الخصخصة كنموذج للاصلاح الاقتصادي في العراق

م.م حاتم كريم بلحاوي
جامعة واسط/كلية الإدارة والاقتصاد

ملخص

عانى الاقتصاد العراقي من كثير من المشاكل والاختلالات الهيكلية التي أثرت بشكل كبير على واقعه الاقتصادي مما تسبب بتحمل الاقتصاد العراقي الكثير من الأعباء المالية الاقتصادية والاجتماعية وبعد عام ٢٠٠٣ وجب على العراق القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاندماج مع المجتمع الدولي من اجل تصحيح المسارات الاقتصادية وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تحملها الاقتصاد العراقي وذلك من خلال تطبيق برامج الخصخصة كخطوة أولى في طريق تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتخلص من الاختلالات الهيكلية التي أصابت قطاعات الاقتصاد العراقي والسعي نحو خصخصة القطاع العام وإعطاء فرصة اكبر إلى القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

Abstract

Iraq economy suffer from more problems and structural defeat with effect in a big way in its economy that led Iraq economy suffer from high loud a like financial economy and sociability.

iraq must do economical reformes and merger with ٢٠٠٣But after society international for do economic a courses be the found feet immanence to all the problem in Iraq economic for that thro execution programs Privatization step first in away realization reform economic getting rid of confusion structural who to hit

sector economy of Iraq effort method Privatization section public present opportunity large of sector special in active economic .

المقدمة

تعود جذور الخصخصة في العالم إلى عام ١٩٦٩ الذي كان عام البدء بتنفيذ أول عملية تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ثم بعد ذلك تبعتها بريطانيا في هذا النهج من التحول نحو القطاع الخاص وبعد ذلك انتشرت إلى مختلف دول العالم المتقدم والنامي اذ أصبحت ظاهرة عالمية بسبب المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة ولاسيما بعد الاتجاه نحو تغير جهد الدولة الاقتصادي من دور إنمائي إلى دور تصحيحي.

وتعد الخصخصة إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة لتحقيق التنمية التي برزت في إطار تحول إستراتيجيتها من تنمية ذات نموذج شمولي إلى تنمية ذات نموذج تحرري إذ بدأ التحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح الاقتصادي وتمثل ذلك في إزالة الحواجز أمام حركة التجارة الخارجية وتماشيا مع المتغيرات السريعة والجارية في الاقتصاد الرأسمالي ودعوة المؤسسات الدولية بالتحول نحو اقتصاد السوق لذا تزايدت وتيرة الأخذ بالخصخصة بوصفها عنصراً حاسماً في عملية التحول الاقتصادي في جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حدا سواء .

إما سياسات الخصخصة في الاقتصاد العراقي فتعود جذورها إلى عقد الثمانينات من القرن العشرين اذ انتهجت الحكومة العراقية سياسة الخصخصة منذ بداية عام ١٩٨٢ فقامت بتحويل بعض ممتلكات القطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف إعطاء القطاع الخاص دوراً في الحياة الاقتصادية وبدأت في عام ١٩٨٧ موجة من أساليب التحول نحو القطاع الخاص وذلك من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت وفي عقد التسعينات قامت الحكومة العراقية بخصخصة الكثير من مؤسسات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص بغية إيجاد الحلول المناسبة

لمعالجة المشاكل والاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد العراقي نتيجة لفرض الحصار الاقتصادي .

وبعد عام ٢٠٠٣ أخذت تتعالى الدعوات على لسان المختصين وغير المختصين بضرورة تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك من اجل إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والتحول تدريجيا إلى اقتصاد مركزي شمولي إلى اقتصاد السوق وعمليات التحرر الاقتصادي وخصخصة القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص وإعطاؤه الفرصة الكافية في مجمل النشاط الاقتصادي

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من تراكم كثير من المشاكل والاختلالات الهيكلية التي أصابت المفاصل الرئيسية للاقتصاد وتراكم الكثير من الأعباء الاقتصادية والمالية ومن أبرزها المديونية الخارجية لهذا وجب عليه القيام ببعض من الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني .

فرضية البحث

تعد الخصخصة جزء من عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من إعادة النظر بين ادوار القطاع العام والقطاع الخاص وذلك من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي تصيب اقتصاديات البلدان .

أهداف البحث

يهدف البحث بشكل عام إلى التأكد من صحة الفرضية وذلك من خلال التعرف على مفهوم الخصخصة بشكل عام ودراسته بوصفه جزءاً من عمليات الإصلاح الاقتصادي وهل إن عمليات الخصخصة مجزية من الناحية الاقتصادية وما هي القطاعات التي يجب إن تخصص والإبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعمليات الخصخصة .

أسلوب البحث

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي الذي يحاول قراءة العوامل المؤثرة بشكل عام تارة وقراءتها بشكل خاص تارة أخرى وبيان الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للخصخصة .

عينة البحث

هي من العينات العشوائية التي تأخذ المتغيرات العشوائية التي تحصل في كل وقت والتي تؤثر في موضوع الدراسة .

حدود البحث

١- زمانا هي المدة (١٩٨٠- ٢٠٠٩)

٢- مكانا هي للقطر العراقي .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى فصلين وفصل الاول تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث والفصل الثاني تضمن مبحثين وفي داخل المباحث فقرات وذلك من اجل توضيح التفاصيل الأساسية للموضوع البحث .

الفصل الأول :- الإطار النظري للخصخصة .

ويضم ثلاث مباحث المبحث الأول :- مفهوم الخصخصة

والمبحث الثاني:-أنواع وأساليب الخصخصة

أما المبحث الثالث :- مسوغات الخصخصة واهدافها .

إما الفصل الثاني:-انعكاسات تطبيق برامج الخصخصة في الاقتصاد العراق

وقد تضمن مبحثين المبحث الأول :- محاولات الخصخصة في الاقتصاد العراق قبل عام ٢٠٠٣

SS المبحث الثاني:- تطبيق برامج الخصخصة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

الفصل الأول :- الإطار النظري للخصخصة

تمهيد :

ظهر اتجاه داخل المدرسة النيوكلاسيكية(*) يدعو إلى تصفية ملكية الدولة للشركات العامة بعدها كأحد الحلول للخروج من أزمة الركود التضخمي . إذ رأى هذا التيار أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي لم تعد أزمة نقص في الطلب الكلي الفعال كما يرى كينز ، بل أزمة نقص في العرض وانه يلزم لإنعاش قوى العرض إعادة النظر في سياسة التدخل الحكومي ، وتحجيم نطاق القطاع العام وإعطاء مساحة أوسع من الحوافز وحرية الحركة للقطاع الخاص ، وإطلاق قوى السوق.فالكلاسيكيون المعاصرون يؤمنون بحتمية النظام الرأسمالي الذي يقوم على الحرية الاقتصادية ، وإطلاق آليات السوق ، والمنافسة، والملكية الخاصة ، وتقليص جهد الدولة إلى أدنى درجة ممكنة . ويؤدي هذا النظام إلى التوازن الاقتصادي بطريقة آلية وتلقائية دون تدخل من جانب الدولة ، إذ أن هذا التوازن يعد من الخصائص الملازمة بذلك النظام القادر على تجديد نفسه وتطويرها وعلى هذا الأساس فأن السياسة الاقتصادية المثلى تتمثل (في تقديرهم) في العودة إلى "اليد الخفية " والابتعاد عن " اليد المرئية " أو الظاهرة للحكومة وفي إطلاق قوى السوق غير المعاقة كآلية لتنظيم النشاط الاقتصادي .

في هذا الإطار ظهرت الخصخصة كسياسة لإنعاش تراكم رأس المال الخاص ، فالخصخصة تعيد توزيع الثروة والدخل لصالح القطاع الخاص ، وتؤدي إلى دعم مقدرته على الادخار والاستثمار والإنتاج ، وبعبارة أخرى إن تغيير هيكل ملكية الثروة والأصول الإنتاجية في اتجاه غلبة الملكية الخاصة إلى تغيير مواز في حوافز الادخار والاستثمار ، والى زيادة كفاءة الأداء والتشغيل .

حيث يعد موضوع الخصخصة من الموضوعات المهمة على المستوى المحلي والعالمي على حد سواء اذ اختلف الآراء التي حكمت موضوع الخصخصة فالدول النامية تعاني من كثير من المشاكل والاختلالات الهيكلية مثل التضخم الركودي والمديونية الخارجية وعجز موازين مدفوعاتها وهي تحاول من الخصخصة إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل . أما الدول المتقدمة فتتسابق فيما بينها من اجل مصالحها الاقتصادية ومحاولة

إيجاد أسواقاً لها في الدول الأخرى لغرض تصريف منتجاتها ومن هنا يعد موضوع الخصخصة من المواضيع التي لابد من الوقوف أمامها بشكل دقيق

المبحث الأول :- مفهوم الخصخصة

تستحوذ عبارة الخصخصة أو التخصيص على اهتمام معظم دول العالم سواء أكانت متقدمة أو نامية وهي جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الانكليزية أو الفرنسية هي (Privatization)

تعددت المفاهيم لمعنى الخصخصة من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر كل حسب وجهة نظرة ويمكن إن نميز بين ثلاثة مفاهيم وهي :-

المفهوم الأول_:- يرى بان الخصخصة تعني تحرير النشاط الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص مجالا أوسع وذلك للحد من احتكار الدولة .

المفهوم الثاني_:- ويرى إن الخصخصة علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشات العامة وإدارتها وفقا لطريقة سير المنشاة الخاصة ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة وعقود الإيجار وعقود الامتياز .[١]

المفهوم الثالث_:- وينظر هذا المفهوم إلى شكل الملكية بمعنى تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص ويأخذ هذا المفهوم اتجاهين :

الاتجاه الأول :- يرى إن الخصخصة مشروع يتم بيعه بالكامل للقطاع الخاص .

الاتجاه الثاني :- يميل إلى الاكتفاء ببيع جزء من رأس مال المشروع إي بمعنى أن الخصخصة هي عملية يتم بمقتضاها بيع كل أو جزء من المشروع إلى القطاع الخاص وهذا الاتجاه هو الأكثر قبولا من الاتجاه الأول .

وهناك عدة مفاهيم عنيت بها عمليات الخصخصة منها ان الخصخصة تعني مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف التحول الجزئي أو الكلي للمؤسسات التي تمتلكها الدولة وذلك من اجل تفعيل إلية السوق وتحفيز القطاع الخاص من اجل اخذ فرصة كافية في مجمل النشاط الاقتصادي .[٢]

وكذلك تعني الخصخصة عملية التحول نحو القطاع الخاص إي انتقال الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية المملوكة للدولة والخاضعة للنشاط العام نحو الأشخاص المعنويين (الشركات والمؤسسات والإفراد) جزئياً أو على مراحل وبأساليب مباشرة وغير مباشرة تختلف باختلاف مجالات تطبيقاتها واتجاهاتها وتأثيرها حتى أصبحت تشكل ظاهرة عالمية .[٣]

وهناك الكثير من المنظمات الدولية التي أعطت مفاهيم أخرى للخصخصة اذ عرفت منظمة الاونكتاد الخصخصة بأنها (جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد أثر الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية إي إن الخصخصة تعني تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص .[٤]

ويعرف البنك الدولي الخصخصة بأنها (زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها) .[٥]

وتعد الخصخصة وسيلة من وسائل الإصلاح الاقتصادي التي تستعملها معظم البلدان وذلك من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي تصيب تلك البلدان وتحسين واقع القطاع الخاص وعادة ما تستعمل الدول برامج تصحيحية أخرى موازية مثل تحرير بعض الأنشطة الاقتصادية وفتح المجال أمام القطاع الخاص من اجل تنمية هذه الأنشطة وإعادة النظر في دور الدولة ومدى تحكمه بالنشاطات الاقتصادية محاولة تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية .[٦]

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين عدداً من عمليات الخصخصة ووفقاً لإحصائيات منظمة التعاون والتنمية (اوسيد) بلغ إجمالي حصيلة عمليات الخصخصة هذه التي بدأت منذ التسعينات من القرن العشرين أكثر من (٩٠٠) مليار دولار .[٧]

المبحث الثاني :- أساليب وأنواع الخصخصة

أساليب الخصخصة عديدة ومتنوعة وتعتمد في الغالب على القطاع المراد خصخصته فهناك الخصخصة عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات وخصخصة عن طريق تنظيم القطاع وخصخصته عن طريق نقل الإدارة وتوجد هناك أساليب أخرى الخصخصة مثل الخصخصة الكلية وذلك من خلال بيع القطاع العام بأكمله إلى القطاع الخاص وهناك خصخصة جزئية وبصورة عامة يمكن بيان أساليب الخصخصة بما يأتي :

١- خصخصة عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات :- وتكون عن طريق تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص وتكون الخصخصة بهذا الأسلوب عن طريق تحويل المؤسسات إلى شركات مساهمة عامة مملوكة للحكومة ويتم بعد ذلك بيع أسهم الحكومة في تلك الشركة للقطاع الخاص وبذلك تكون ملكية إدارة المؤسسات انتقلت من القطاع العام إلى القطاع الخاص ويتم أللجوء إلى هذا النوع أو الأسلوب من الخصخصة لعدة أسباب منها تفادي الاختلالات الهيكلية التي تصيب كثيرا من مؤسسات القطاع العام مما يؤثر على نوع الخدمة أو السلعة التي تنتجها المؤسسة .[٨]

٢- خصخصة عن طريق تنظيم القطاع :- هذا الأسلوب من الخصخصة حين يراد خصخصة قطاع كامل وذلك عن طريق تحرير القطاع المعني الذي كان مملوكاً من قبل القطاع العام إلا إن هذا التحرير لا يكون عشوائيا فالقطاع العام يقوم بإنشاء هيئة ومؤسسة تنظيمية لمراجعة الأمور التنظيمية في القطاع المعني وتتولى هذه الهيئة كافة الأمور التنظيمية المتعلقة بالقطاع المعني .

٣- خصخصة عن طريق نقل الإدارة :- وهذا الأسلوب من الخصخصة يستعمل حين يكون هناك مشروع كبير للحكومة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة لا تستطيع الحكومة توفيرها فيتم إعطاء الإدارة إلى شركة خاصة وهذا الأسلوب ينصرف إلى خصخصة الإدارة دون التمهيد إلى خصخصة الملكية.[٩]

ومن خلال دراسة تجارب الكثير من الدول لوحظ أن الدول قد طبقت أسلوبين في **الخصخصة هما :-**

– تطبيق الخصخصة بأسلوب الصدمة أي تطبيق الخصخصة في حزمة واحدة من خلال الصدمة الذي طبق في الاتحاد السوفيتي السابق .

– تطبيق الخصخصة تدريجياً الذي أخذت به الكثير من الدول .

اذ تبين من التجارب العديدة التي طبقتها الكثير من البلدان أن تطبيق أسلوب الصدمة في عمليات الخصخصة تشوبه مشاكل كثيرة تؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات تلك البلدان .

أما تطبيق برامج الخصخصة بشكل تدريجي يعد من الأساليب التي أثبتت جدارتها في التطبيق وذلك من خلال الأخذ بالخصخصة بخطوات مدروسة ومحكمة

٤– التأجير :– وذلك من خلال تأجير المنشات والشركات إلى القطاع الخاص أو تأجير بعض خطوط هذه المنشاة إلى الشركات وسبل تنميتها من قبل القطاع الخاص .[١٠]

٥– البيع :– وهناك نوعان من البيع هما :

أ– البيع المباشر بالكامل إلى القطاع الخاص :– اذ تقوم الدولة ببيع منشات القطاع العام إلى القطاع الخاص بطريقة عقود الإيجار أم الامتيازات أو التخلص من وحدات القطاع الخاسرة .[١١]

ب– البيع الجزئي :– وذلك من خلال قيام القطاع الخاص بشراء نسبة معينة من رأس مال الشركات أو المؤسسات العامة اذ تقوم الدولة ببيع جزء من أسهم هذه الشركات إلى القطاع العام .

وعند القيام بعملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص لابد من اختيار الطريقة أو الأسلوب المناسب والذي يتناسب مع ظروف البلد المعني فالأسلوب المناسب لدولة معينة ليس بالضرورة إن يكون مناسبا لدولة أخرى ذلك أن كل دولة تنماز عن الأخرى من اذ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

إما أنواع الخصخصة فتقسم إلى ..

١– الخصخصة التلقائية :– وتتلخص في تشجيع القطاع الخاص

(أفرادا و مؤسسات) بشكل يؤهله لزيادة ثقله في الاقتصاد القومي على ألا تؤثر هذه العملية في وضعية الأنشطة التي يطلع بها القطاع العام ويعتمد هذا الأسلوب أساساً على تنفيذ الدولة لوسائل تحفيزية تشجع القطاع الخاص مع تهيئة القاعدة الاقتصادية الملائمة لنمو هذا القطاع وذلك بإطلاق قوى السوق وتهيئة الوسائل الملائمة للاستثمار والإنتاج في مؤسساته المختلفة .

٢- الخصخصة الهيكلية :- تتلخص في تقليص القطاع العام ووزنه الكبير ببيع بعض مؤسساته الإنتاجية والخدمية أو تحويل إدارتها إلى القطاع الخاص ومن ثم يندرج هذا الأسلوب بشكل واضح في سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يوصي بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

٣- **الخصخصة الصريحة أو الكاملة**:- وفيها يتم بيع الملكية العامة للمشاريع كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص وتصفية المشروعات الحكومية غير الكفوءة .

٤- **الخصخصة الجزئية**:- هذا النوع ينماز ببقاء الملكية الحكومية للمشروعات العامة وتأجير عدد من المشروعات العامة إلى القطاع الخاص .

٥- **الخصخصة الضمنية**:- وينماز هذا النوع ببقاء المشرعات العامة ملكا للدولة إلا إن طريقة إدارة تلك المشروعات تتغير باتجاه التحول نحو استخدام أسلوب القطاع الخاص (١٢).

ولابد من ذكر أي من هذا الأنواع يعتبر الأفضل اذ تختلف اقتصاديات بلدان العالم كل حسب تطورها الاقتصادي فمنها من تأخذ بالخصخصة الهيكلية أو ترك القطاع الخاص في تلقائيته في الاندماج في عمليات الخصخصة ومنها من يطبق الخصخصة بكل فعاليتها ومنها من يطبق الخصخصة جزئيا إلا إن أفضل طريقة لتطبيق برامج الخصخصة في الاقتصاد العراقي هي الخصخصة الجزئية والتي فيها تبقى ملكة المشاريع للدولة ومشاركة القطاع الخاص في بناء وتطور تلك المشاريع

المبحث الثالث :-أهداف ومبررات الخصخصة

يأتي في مقدمة أهداف الخصخصة الكفاءة والتنمية في الاقتصاد وخلق فرص العمل ويأتي ذلك عن طريق اجتذاب رأس المال (المحلي أو الأجنبي) وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية والتسويقية ثم يأتي هدف توسيع وتنويع قاعدة الملكية لغرض زيادة المنافسة من خلال تمتع القطاع الخاص على دخول مجالات اقتصادية كانت حكرا على القطاع العام كما أنها تؤدي إلى توسيع نطاق الملكية واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إما الأهداف المالية فيأتي في مقدمتها التخفيف من أعباء الموازنة العامة والمتمثلة في زيادة مخصصات الدعم للمشروعات غير مجدية اقتصاديا . **ويمكن بيان الأهداف الرئيسية التي تسعى عمليات الخصخصة إلى تحقيقها بما يلي**

أولا :- الأهداف الاقتصادية وتنقسم إلى ما يأتي :-

١- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي .

٢- تحويل الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق على أساس المنافسة والحرية وحركة التجارة وحرية رأس المال .

٣- تعزيز دور القطاع الخاص في النمو والنشاط الاقتصاديين .

٤- فسح المجال أمام المبادرة الخاصة والفردية لتشجيع الاستثمار وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص .

٥- تحرير التجارة الخارجية وتحرير رأس المال .

ثانيا :- **الأهداف المالية** وتنقسم إلى ما يأتي :-[١٣]

١- التخفيض من أعباء الموازنة العامة المختلفة في الإسراف لمخصصات الإنفاق من خلال دعم مستمر لمشروعات القطاع العام الخاسرة .

٢- زيادة إيرادات الدولة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

٣- تخفيف أعباء الدين العام .

٤- امتصاص جزء من السيولة النقدية المتداولة لتلافي التضخم .

٥- خلق فجوة بين الاستثمار والادخار من خلال انسيابية الاستثمار الأجنبي وفتح أسواق جديدة وزيادة فرص العمل واستخدام التكنولوجية الجديدة مما يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي .

ثالثا :- **الأهداف الاجتماعية** وتنقسم إلى ما يأتي :-

١- خلق وظائف ومجالات عمل جديدة للمجتمع تتلاءم مع تخصصاتهم وخبراتهم مما يقلل من معدلات البطالة داخل المجتمع .

٢- إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع من خلال فرض الضرائب على الدخول العالية بنسب اكبر من الدخول الواطئة .

رابعا :- **مبررات الخصخصة**

هناك الكثير من المبررات التي تقف وراء تبني عمليات الخصخصة في البلدان اذ تختلف هذه المبر رات من دولة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية لتلك البلدان وبصورة عامة يمكن إجمال مبررات الخصخصة من خلال النقاط آلاتية .[١٤]

١- توسيع قاعدة الملكية الخاصة بتعميق مشاركة الإفراد وتحفيزهم على تحمل أعباء التنمية وتقليل الضغوط على الحكومة في الاستمرار بالوسائل التقليدية القائمة على الدعم .

٢- ضعف أداء شركات القطاع العام مقارنة بكفاءة القطاع الخاص وترجع أسباب ضعف كفاءة الأداء في القطاع العام إلى مجموعة من العوامل منها :

أ- الشركات العامة تعمل في بيئة غير تنافسية معزولة عن المنافسة المحلية والأجنبية من خلال أنظمة الإعانات والضرائب الكمركية .

ب- عدم ارتباط الكلفة الاقتصادية الحقيقة للخدمات والسلع التي ينتجها القطاع العام مع أسعار بيعها في السوق بحكم اعتبارات اجتماعية .

ج- ضعف الأنظمة الرقابية وعدم تبني الأنظمة المحاسبية خاصة فيما يتعلق برأس المال .

٣- تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية ومحاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام .[١٥]

٤- جذب الاستثمار الأجنبي من خلال استقطاب المؤسسات الاستثمارية الأجنبية لشراء حصص في الشركات العامة ومساهمتها في توسيع القاعدة الإنتاجية والتخفيض من البطالة .

٥- العولمة الاقتصادية والانفتاح نحو العالم الخارجي وتطوير عمل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتبنيها عمليات الخصخصة .

الفصل الثاني :- انعكاسات تطبيق برامج الخصخصة في الاقتصاد العراقي تمهيد:

عانى الاقتصاد العراقي على مدى ثلاث عقود من الزمن من حروب بدأت منذ عام ١٩٨٠ نجمت عنها الكثير من المشاكل والاختلالات في الاقتصاد العراقي وحدثت أضرار كبيرة في البنى التحتية وقطاعات الإنتاج الرئيسية مثل الزراعة والصناعة وخصوصا قطاع النفط الذي يعتبر المورد الرئيسي للتمويل في العراق إذ قدرت خسائر حرب الثمان سنوات (٤٥٣) مليار دولار .[١٦]

لقد كشف تراجع وانحسار الدور التمويلي للنفط بسبب الظروف الاستثنائية التي لحقت ببنية الاقتصاد العراقي في إعقاب انخفاض أسعار النفط وحرب الثمانينات عن قصورٍ المصادر الايرادية عن الإيفاء ومتطلبات الاستمرار في تحفيز التنمية الاقتصادية تبعاً لتدهور البيئة الكلية الاقتصادية ولاسيما في جانبها المالي والنقدي إن استمرار هذه الظروف الاستثنائية بكل إبعادها لم يحد الحكومة عن تبني سياسات اقتصادية بكافة جوانبها المختلفة المالية والنقدية والتجارية بهدف استمرار حركة الاقتصاد وتنشيطه فكان نهج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعيداً عن المؤسسات الدولية وبعيداً عن الأسواق العالمية لقد بدأت مراحل هذا النهج منذ عام ١٩٨٧ .

وجاءت مرحلة التسعينات ليمر الاقتصاد العراقي بمنعطف حاد نتيجة التوقف شبه التام عن تصدير النفط واستنفاذ الاحتياطي من العملات الأجنبية والتعطيل شبه الكلي للمؤسسات الإنتاجية والاستثمارية القائمة وتدمير أغلب مرتكزات البنى التحتية والمنشآت

النفطية ومحطات الكهرباء والماء مما ينجم عن ذلك في مجالات الإنفاق والتمويل ما بين متطلبات النشاط الاقتصادي والموارد الاقتصادية والمالية وكل هذا أدى إلى تضخم متفاقم وترافق ذلك مع الانخفاض الشديد في الناتج المحلي الإجمالي ومع بلوغ سعر صرف الدولار إلى (٣٠٠٠) دينار نهاية عام ١٩٩٥ إذ تدنت مستويات المعيشة وتدنت قيمة العمل بشكل كبير مما أدى إلى قيام السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية لتغطية العجز الناجم في مستويات الاستهلاك الكبير وارتفاع مستويات الأسعار وفي عام ١٩٩٥ قامت الحكومة العراقية بمحاولة للإصلاح الاقتصادي هدفت إلى تفعيل القطاع الخاص وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي من اجل معالجة المشاكل والاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول :- محاولات الخصخصة في الاقتصاد العراق قبل عام ٢٠٠٣

أولاً :-محاولة الخصخصة في العراق عام ١٩٨٧ .

باشرت الحكومة في العراق منذ أواسط الثمانينات بإجراءات تصحيحية في مجال الاقتصاد والصناعة فقامت بتحويل بعض ملكية المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية والحكومية إلى القطاع الخاص والمختلط عن طريق البيع الكلي والجزئي أو التأجير فضلا عن برنامج واسع للإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد وتحرير القيود وتحرير التجارة وبالنسبة للعدد المتبقي من مشاريع الدولة فقد حول إلى نظام الشركات العامة أوالى أنظمة تعمل بأسس تجارية بحته كما تم تقليص التجارة الحكومية الخارجية تقليصاً كبيراً لصالح القطاع الخاص كذلك أنشأت الدولة سوقا للأوراق المالية (البورصة) كما الغي نظام التسعير الإلزامي والغي مبدأ الحماية الكمركية وكذلك الأسعار المدعومة للمنتجات الحكومية وفي مجال التعليم تم فسح المجال للقطاع الخاص لتأسيس المستشفيات والمراكز الطبية كما جرى التوسع في الترخيص للشركات الخاصة المساهمة بما في ذلك المصارف وشركات الاستثمار المالي كما منحت تراخيص عديدة لمؤسسات الصيرفه المحلية وتبادل العملات وسمح بتداول العملات الأجنبية وتسوية وتسديد أقيام المبادلات التجارية المحلية لتلك العملات .[١٧]

وقد صدرت جملة من القرارات والتشريعات والأنظمة التي استهدفت إصلاحات إدارية واقتصادية تهدف إلى رفع القيود والحواجز وفتح القنوات للنشاط الخاص للمشاركة في القطاعات الاقتصادية وفعلا تم خلال هذه الفترة خصخصة الكثير من نشاطات القطاع العام غير المجدية اقتصاديا التي أثبتت التجربة ضعف كفاءة أدائها وعدم جدواها الاقتصادية والمالية وتم بيعها بالكامل إلى القطاع الخاص ومشاركته في إدارة بعض الشركات الحكومية الأخرى .[١٨]

وقد تركزت اتجاهات هذه الخصخصة في محورين :-

المحور الأول:- رفع القيود عن القطاع الخاص والسماح له بمزاولة العديد من النشاطات الاقتصادية التي لم يكن مسموحاً له بمزاولتها .

المحور الثاني :- تحويل ملكية عدد من المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص .

وتجدر الإشارة إلى إن إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها في عام ١٩٨٧ كانت تتسم بأنها إصلاحات جزئية اقتصرت على قطاعات معينة دون أن تخضع لبرنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وبما يؤدي بالنتيجة إلى تصحيح المسار الاقتصادي باتجاه الكفاءة الإنتاجية العالية أي إن تلك الإصلاحات كانت من منطلق حل الأزمات والمشاكل التي كانت تواجه الاقتصاد العراقي ومن أبرز تلك الإصلاحات هي :-

١- **خصخصة المشروعات العامة** :- أقدمت الحكومة في عام ١٩٨٧ على خصخصة عدد كبير من المشروعات العامة وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وبدأت الحكومة بتنفيذ إجراءات التحول في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة فكان أكثرها في قطاع الزراعة على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي أنفقت على ذلك القطاع بهدف تحفيز التنمية الزراعية للوصول إلى حالة الاكتفاء الذاتي كما أن قسماً من مشروعات القطاع العام تم تحويلها إلى القطاع المختلط في محاولة لإعادة هيكلة تلك المشروعات في الاعتماد على مبدأ الإدارة التجارية بما يسمح برفع الكفاءة الاقتصادية وقد تمت عملية الخصخصة عن طريق اعتماد أسلوب البيع المباشر بواسطة المزاد العلني . [١٩]

٢- **الإصلاح المالي** :- أدى الاستمرار في العجز في الموازنة العامة إلى اعتماد الحكومة إلى سلسلة من الإجراءات كان الهدف منها العمل على تحفيز زيادة الإيرادات العامة عن طريق زيادة كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة الأسعار والرسوم وأسعار السلع والخدمات التي تقدمها الدولة في محاوله لزيادة الاعتماد على الإيرادات المحلية لتغطية النفقات الجارية ففي جانب الإصلاح الضريبي فان الإجراءات التي اتبعت على الجزء الأكبر منها على الضرائب المباشرة .

٣- **الإصلاح النقدي والمصرفي**_:- تركزت سياسات الإصلاح النقدي على السياسات النقدية غير المباشرة وذلك لمحدودية استخدام الأدوات النقدية المباشرة خصوصاً عمليات السوق المفتوحة وذلك لعدم وجود سوق نقدية متطورة للأوراق المالية المتنوعة والمتعددة الإصدار كما أن الإجراءات التي اعتمدت في صياغتها حول إصلاح السياسة النقدية لم تبعد البنك المركزي عن التدخل في تحديد أسعار الفائدة بل على العكس فقد استمر البنك المركزي بالتدخل المباشر في تحديد تلك الأسعار في كافة المنشات (العامة . والخاصة.والتجارية.والاستثمارية).[٢٠]

٤- **جذب الاستثمارات الأجنبية:**- كانت هناك محاولات في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية لإقامة مشروعات استثمارية داخل البلد ومن هذه المحاولات إنشاء المناطق الحرة كمراكز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإعفاء رؤوس الأموال المستثمرة من تلك المناطق وإرباحها والفوائد السنوية من ضريبة الدخل وأية ضريبة أخرى .

وقد تم تعزيز تلك التوجهات بإصدار العديد من القوانين والقرارات التي تعمل على:-[٢١]

١- السماح بالاستيراد بدون تحويل خارجي .

٢- تقليص المشاريع التي كان مخططاً لها واقتصارها على تلك المشاريع التي لها علاقة بدعم المجهود الحربي .

٣- العمل على تشجيع القطاع الخاص على الولوج في المشاريع الاقتصادية التي يصعب على الدولة تبنيها في ظل الظروف القائمة .

٤- بيع مجموعة من المشاريع الاقتصادية المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص .

إن هذه الإجراءات أعلاه تركت أثارها الواضحة على دور القطاع الخاص في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد العراقي ويوضح الجدول (١) مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إذ نلاحظ إن مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠ كانت بنسبة (٨٣.٢٢%) وانخفضت إلى (٥٣.٨٦%) في عام ١٩٩٠ هذا وبالمقابل ازدادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي اذ ارتفعت هذه النسبة من(١٦.٧٨%) عام ١٩٨٠ إلى(٤٦.١٤%) عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة العراقية آنذاك وسبل تطويرها للقطاع الخاص وزيادة مشاركته في الحياة الاقتصادية وإفساح المجال إمامه من أجل المساهمة في الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة ومن خلال البيانات نلاحظ إن محاولة الإصلاح الاقتصادي في العراق عام ١٩٨٧ برزت من خلال تأثيرها على القطاع الخاص وان كانت بشكل لا يلبي الطموح إلا إنه يشكل خطوة نحو تبني القطاع الخاص وسبل تطوير هذا القطاع .

جدول(١)

(تطور مساهمة القطاعيين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٠) بالأسعار الجارية) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	القطاع العام		القطاع الخاص	
		مليون دينار	نسبة مئوية(%)	مليون دينار	نسبة مئوية(%)
١٩٨٠	١٣٥٠٣.٠	١١٢٣٧.٨	٨٣.٢٢	٢٢٦٥.٢	١٦.٧٨
١٩٨١	١٠٦٢٢.٨	٧١٥٣.٣	٧٦.٤١	٣٤٥٨.٥	٣٢.٥٩
١٩٨٢	١٢٨٩٨.٤	٧٨٩١.٣	٦١.١٨	٥٠٠٧.١	٣٨.٨٢
١٩٨٣	١٢٨٩٥.٢	٨١٤٠.٥	٦٣.١٨	٤٧٥٤.٧	٣٦.٧٨

١٩٨٤	١٤٢٣٦.٣	٩٣٥٤.٧	٦٥.٧١	٤٨٨١.٦	٣٤.٢٩
١٩٨٥	١٥٤٥٨.٤	١٠٧٨٩.٩	٦٩.٨٨	٤٦٦٨.٥	٣٠.١٢
١٩٨٦	١٥٢٢٦.١	١٠١٢٩.٦	٦٦.٥٣	٥٠٩٦.٥	٣٣.٤٧
١٩٨٧	١٦٣١٨.٠	١١٣٢٢.٢	٦٩.٣٨	٤٩٩٥.٨	٣٠.٦٢
١٩٨٨	٢٠٥٥٥.٦	١٣٨٥٩.٧	٦٧.٤٠	٦٦٩٥.٩	٣٢.٦٠
١٩٨٩	٢١٨٢٠.٥	١٣٧٦.٢	٦٣.٠٧	٨٠٥٨.٢	٣٦.٩٠
١٩٩٠	٢٥٢٤١.٣	١٣٥٩٥.٨	٥٣.٨٦	١١٦٤٥.٥	٤٦.١٤

المصدر :- المصدر :- وزارة المالية العراقية . الدائرة الاقتصادية . نشرات اقتصادية مختلفة

ونلاحظ من الجدول(٢) الذي يبين تطور مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت المحلي انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال المحلي من (٧٨.٥%) عام ١٩٨٠ إلى(٥٤.٤%) عام ١٩٩٠ وكذلك نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال المحلي اذ ارتفعت هذه النسبة من(٢١.٥%) عام ١٩٨٠ إلى(٤٥.٦%) عام ١٩٩٠ وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية في القطاع الخاص في عقد الثمانينات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص وصدور الكثير من القرارات والقوانين التي تنظم الاستثمار اذ نلاحظ ارتفاع مجموع تكوين رأس المال المحلي للقطاعيين العام والخاص من (٣٤٧١.٥) مليون دينار في عام ١٩٨٠ إلى (٦٢٢٠.٠) مليون دينار عام ١٩٩

وكذلك نلاحظ تأثير حركة الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٨٧ على دور القطاع الخاص في تكوين رأس المال المحلي وذلك نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من حرية في كسب الاستثمارات وتشجيع هذا القطاع من اجل تكوين رأس المال اللازم من خلال جملة من القرارات والقوانين التي نظمت عمل القطاع الخاص آنذاك .

جدول(٢)

(تكوين رأس المال المحلي حسب القطاعين العام والخاص في العراق بالأسعار الجارية خلال المدة (١٩٨٠– ١٩٩٠)) مليون دينار

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع
	مليون دينار	نسبة مئوية(%)	مليون دينار	نسبة مئوية(%)	
١٩٨٠	٢٧٢٣.٥	٧٨.٥	٧٤٨.٠	٢١.٥	٣٤٧١.٥
١٩٨١	٤٠٨٩.٥	٨٠.٢	١٠٠٩.٥	١٩.٨	٥٠٩٩.٠
١٩٨٢	٤٥٤٧.٤	٧٩.٨	١١٢٢.٣	٢٠.٢	٥٦٩٦.٧
١٩٨٣	٣٨٩٢.٧	٨٢.٦	٨١٩.٩	١٧.٤	٤٧١٢.٧
١٩٨٤	٣٠٣٦.٤	٧٧.٩	٨٦٥.٠	١٢.١	٣٩٢٨.٤
١٩٨٥	٢٨٦٨.٣	٧٧.٥	٨٣١.١	٢٢.٥	٣٦٩٩.٤
١٩٨٦	٣١٧٨.٨	٨٢.٤	٦٨٠.٤	١٧.٦	٣٨٥٩.٢
١٩٨٧	٣٠٣٤.٢	٨٢.٩	٦٢٣.٦	١٧.١	٣٨٥٧.٢
١٩٨٨	٣٣٨٢.١	٧٦.٩	١٠١٤	٢٣.١	٤٣٩٦.٦
١٩٨٩	٣٧٤٤.٠	٥٩.٤	٢٥٦١.٥	٤٠.٦	٣٦٠٥.٥
١٩٩٠	٣٣٨٣.٣	٥٤.٤	٢٨٣٦.٧	٤٥.٦	٦٢٢٠.٠

المصدر :– وزارة المالية العراقية . الدائرة الاقتصادية . نشرات اقتصادية مختلفة.

ثانيا :–محاولة الإصلاح الاقتصادي في العراق عام ١٩٩٥

لم تستمر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في العراق في عقد الثمانينات من القرن الماضي فترة طويلة إذ إن الحصار الاقتصادي جاء عقب مرحلة الإصلاحات مما افرز نتائج سلبية اتجاه بنية وهيكلية الاقتصاد العراقي.لقد تفاقم الوضع الاقتصادي وبلغ ذروته في كانون الأول من العام ١٩٩٥ اذ تجاوز سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي حاجز (٣٠٠٠) دينار للدولار الواحد وبما إن معظم أسعار السلع في السوق تقاس بموجب سعر الصرف هذا فقد أصبح متوسط راتب الموظف الذي كان بحدود

(٣٠٠٠) دينار يعادل دولاراً واحداً بقوته الشرائية .[٢٢]وبعد تطبيق مذكرة التفاهم شهد الاقتصاد العراقي عام ١٩٩٦ حركة إصلاح أخرى للنظام الاقتصادي وصدرت أيضاً العديد من التشريعات القانونية التي أفضت إلى توسيع القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية باذ شهدت فترة التسعينات ارتفاعا واضحا في نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي اذ بلغت نسبه (٩٠%) في ناتج القطاع الزراعي منذ بدء الحصار وحتى عام ٢٠٠٢ وكذلك تنامي دور القطاع الخاص في القطاع التجاري وبعض أنشطة قطاع الخدمات.وبذلك قامت الحكومة بخطة إصلاحية تضمنت المبادئ الأساسية التي سارت عليها الدولة بعد عام ١٩٩٥ استخدمت الحكومة قرارات وإجراءات عديدة استهدفت بالدرجة الأساس الحد من تأثير التضخم وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة وعدم التوسع في الإنفاق الحكومي وتعظيم الموارد المالية وتطبيق سياسية نقدية انكماشية للحد من معدلات التضخم ألمرتفعه وزيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم وإلغاء الإعفاءات وإعادة النظر في الدعم وإيقاف المساعدات بالرغم من النتائج الايجابية التي تحققت من خلال عمليات الإصلاح بإحداث توازن في الموازنة العامة .[٢٣]

إلا إن الاقتصاد استمر في حالة الركود بسبب المغالاة في فرض الضرائب والرسوم والإجراءات الأخرى التي اعتمدت لسحب السيولة من السوق وزيادة إيرادات الدولة كل ذلك تطلب اتخاذ إجراءات إضافية لتفعيل الاقتصاد العراقي وخلق فرص عمل بدأت في عام ٢٠٠٠ وقد شملت هذه الإجراءات الإضافية منح امتيازات للمشاريع المنتجة لوسائل الإنتاج والى تلك التي تستخدم مدخلات إنتاج محلية ومن هذه الامتيازات شمولها بالإعفاء من ضريبة الإرباح لمدة (٥– ١٠) سنوات ومنح مواقع بإيجارات رمزية كما شملت هذه الإجراءات إنشاء صندوق للتنمية بهدف إلى منح قروض للمشاريع المشمولة بهذه الامتيازات إما في المجال الزراعي فقد استمرت الدولة بمنح أسعار مشجعة لشراء المحاصيل الأساسية والحبوب المستخدمة في الإنتاج الصناعي إلا أنها تركت الخيار

للمزارعين بتسليم المنتجات إلى الدولة أو بيعها في السوق بما في ذلك عبر المنافذ الحدودية .

وقد شخصت محاولة الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٥ مواطن الخلل في البنية الاقتصادية في العراق بجملة من النقاط منها:- [٢٤]

١- تسارع معدلات التضخم وارتفاع هامشه باستمرار الأمر الذي كان سبباً لتراجع حجم الادخار وتدني القوة الشرائية للأجور .

٢- تدهور مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهه صوب الركود .

٣- اتساع حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة والإرباح .

٤- تدني سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار .

٥- اختلال وتشويه الهيكل الضريبي في العراق .

٦- تأكل حجم الأرصدة والاحتياطيات الأجنبية .

٧- اختلال التوازن العام في بنية الاقتصاد العراقي.

٨- تزايد معدلات البطالة بشكل كبير بين القوى العاملة في الاقتصاد العراقي .

لقد راعت تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق مسألة الشروع نحو الأخذ بنهج التحرير وضرورة إيجاد نمط من التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي غير المنسقة مما يعني ضمناً دراسة مستفيضة لإمكانية التكييف بين آلية عمل سوق السلع والخدمات والسوق النقدي وفي ضوء ذلك كان توجه الإصلاحات منصباً على إجراء معالجة تدريجية للاختلالات المالية والنقدية بوقت مبكر نسبياً وذلك لانه من الصعب إيجاد موازنة سريعة ومباشرة للآثار السلبية الناجمة عن التمويل بالعجز ومن المتعارف عليه في الأوساط الاقتصادية أن الإصلاح المالي يستلزم قيام حالة من التدرج في تنفيذ الأهداف بغية حماية النظام المالي المحلي أثناء الانتقال من ناحية وضمان قيام قطاع مالي أكثر كفاءة واستقراراً من ناحية أخرى يمكن إن يصب في تيار لإصلاح اقتصادي شامل وناجح طالما كانت التدابير والإجراءات المعتمدة مؤقتة توقيتاً مناسباً وهو ما كان علية النهج

الذي استند عليه المنهج الإصلاحي الذي اشتمل على فقرات عديدة يمكن إيجازها على النحو الأتي :-

١- تقليص هامش التضخم وإيقافه عن حد معين' لذلك يجب خفض الإنفاق الحكومي وإتباع سياسة نقدية انكماشية للحد من معدلات التضخم المرتفعة .

٢- عدم زيادة تخصيصات المنهج الاستثماري وميزانية الإنفاق الجاري وان يكون القياس ابتداء على أساس الصرف المتحقق فعلاً وتقليص جانب من نفقات القوات المسلحة .

٣- تخفيض سيارات أجهزة الدولة كلها وبيع هذه السيارات أصولياً في مزايدة عامة على وفق القانون .

٤- عدم الموافقة على أي نوع من أنواع الخدمات أي نقض اي توسع فيها وتخفيض ما يلزم عليها .

٥- عدم إدخال مشاريع استثمار جديدة إلاّ لما يطور نوع القائم منه أو يزيد كميته طويلاً ليحل إحقاقاً بيننا وان يناقش كل مشروع جديد .

٦- لا زيادة في الرواتب والأجور وإعادة النظر في الدعم على وفق ما يتفق عليه وإيقاف إي توسع في المساعدة .

٧- زيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم وإلغاءا لإعفاءات المقررة .

٨- زيادة أسعار بعض الخدمات على الشرائح القادرة على الدفع .

٩- تحسين جباية الرسوم والضرائب والبحث في كيفية زيادة مساحة المشمولين بها .

١٠- البحث في إمكانية بيع ما يمكن من ممتلكات الدولة لزيادة واردات البنك المركزي ودراسة إمكانية تخفيض مجمل الأوراق النقدية المتداولة .

١١- وضع اليد على مدخرات نشاطات التمويل الذاتي أو تغيير الصرف فيها بحدود نسبة من مؤخراتها وتوجيه المسحوب منها إلى الميزانية .

١٢- دعم وتطوير الأجهزة المالية وديوان الرقابة المالية وعلى النحو الذي يجعلها قادرة على انجاز المهمات المسندة إليها

أما من ناحية السياسة النقدية فاشتمل البرنامج الإصلاحي على عدة أمور منها :- (٢٥)

١- متابعة تطور السيولة المحلية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتوجيهها نحو الجهاز المصرفي .

٢- إعطاء المرونة الكافية للمصارف العاملة لتقرير سعر الفائدة على الودائع الثابتة وودائع التوفير والقروض والتسهيلات التي يقدمها إلى القطاع الخاص .

٣- إعادة النظر في سياسة البنك المركزي باتجاه عدم تشجيع المصارف باللجوء إلى البنك المركزي

٤- التوجه الجاد إلى المصارف العاملة لسياستها وعملياتها المصرفية استنادا إلى متابعة دورية للمؤشرات القياسية لتقييم المكان والسلامة المالية لكل مصرف .

ونتيجة لعمليات الإصلاح الاقتصادي في هذه الفترة زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي مع تراجع لدور القطاع العام في هذا الناتج وبشكل واضح وكبير ومن خلال الجدول (٣) نلاحظ إن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (٦١.٦%) عام ١٩٩١ إلى (٩١.٧) عام ١٩٩٩ وتراجع دور القطاع العام إذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من (٣٨.٤%) عام ١٩٩١ إلى (٨.٣%) عام ١٩٩٩ وذلك بسبب جملة الإصلاحات التي طبقتها الحكومة العراقية منذ عام ١٩٩٥. وكذلك نلاحظ من خلال الجدول أن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في عقد التسعينات هي على نحو اشمل وأوسع من الإصلاحات التي طبقت في عقد الثمانينات إذ شملت الكثير من قطاعات الاقتصاد العراقي فيلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص بشكل كبير في الحياة ألاقتصاديه مقارنه مع دور القطاع الخاص في عقد الثمانينات وبرزت حركة الإصلاح في عقد التسعينات بشكل أوسع في جميع القطاعات الاقتصادية وذلك نظراً لكثير من المشاكل والاختلالات التي ظهرت في الاقتصاد العراقي في عقد التسعينات .

جدول(٣)

(تطور مساهمة القطاعيين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي في العراقي خلال المدة(١٩٩١– ١٩٩٩)بالأسعار الجارية) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار	نسبه القطاع العام (%)	نسبة القطاع الخاص (%)
١٩٩١	٧١٣٥.٤	٣٨.٤	٦١.٦
١٩٩٢	٩٣٠٥.١	٢٢.٥	٧٧.٥
١٩٩٣	١١٦٥٧.٤	١٣.٦	٨٦.٤
١٩٩٤	١١٣٧١.١	٧.٥	٩٢.٥
١٩٩٥	١٢٢٤٩.٣	٧.٢	٩٢.٥
١٩٩٦	١٥٥٢٧.٨	٨.٦	٩١.٤
١٩٩٧	١٨٩٢٦.١	٩.١	٩٠.٩
١٩٩٨	١٨٦٤٠.٣	٩.٩	٩٠.١
١٩٩٩	٢٨٠٤.٦	٨.٣	٩١.٧

المصدر:– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي . الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعات الإحصائية للسنوات . ١٩٨٢. ١٩٩٥ . ١٩٩٦ . ١٩٩٧ .١٩٩٨ . ١٩٩٩ ويوضح الجدول(٤) نسبة مساهمة القطاعيين العام والخاص في العراق في تكوين رأس المال المحلي اذ يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال من (٧٠.٣%) عام ١٩٩١ إلى (٨١.٢%) عام ٢٠٠٢ وذلك بسبب إعادة الأعمار أماّ نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال المحلي فقد انخفضت من(٢٩.٧%) عام ١٩٩١ إلى (١٨.٢%) عام ٢٠٠٢ ويعود سبب زيادة مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال المحلي إلى برامج إعادة أعمار العراق التي تبنتها السلطة العراقية في عقد التسعينات من خلال إعادة أعمار شاملة لما دمرته الحرب وإعادة هيكلة البنى التحتية

للاقتصاد العراقي في ذلك الوقت الذي تبناه القطاع العام واخذ على عاتقه إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي .

جدول(٤)

(تكوين رأس المال المحلي حسب القطاعين العام والخاص في العراق بالأسعار الجارية خلال المدة (١٩٩١– ٢٠٠٢)) مليون دينار

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع
	مليون دينار	نسبة مئوية	مليون دينار	نسبة مئوية	
١٩٩١	٢٣١٣.١	%٧٠.٣	٩٧٦.٠	%٢٩.٧	٣٢٨٩.١
١٩٩٢	٧٤٧٧.١	%٩١.٨	٦٦٩.٩	%٨.٢	٨١٤٧.٠
١٩٩٣	٢٠٥٢٤.٠	%٧٧.٨	٥٨٤٤.٦	%٢٢.٢	٢٦٣٦٨.٦
١٩٩٤	٢٩٠٢٤.٢	%٦٠.٤	١٩٠٢٠.٢	%٣٩.٦	٤٨٠٤٤.٤
١٩٩٥	٩١٣٤٠.٩	%٧٨.٨	٢٤٥٢٦.٨	%٢١.٢	١١٥٨٦٧.٧
١٩٩٨	٣٤٥٦٧٧,٨	%٨٣.٨	٦٦٣٧,٣	%١٦,١	٤١٢٠٦٥,١
١٩٩٩	٦٥٢٢٠٥	%٨٦.٤	١٠٢٢٨.٠	%١٣,٥	٧٥٤٤٩٢,٦
٢٠٠٠	١٣١٤٩١٥.١	%٨٩.٧	١٥٠٣٣٧,٦	%١٠,٢	١٤٦٥٢٥٢,٧
٢٠٠١	٢٣٠٥٤٢٥,٨	%٩١.٠	٢٢٦٠١٥.١	%٨,٩	٢٥٣١٤٤٠,٩
٢٠٠٢	١٧٨٧٤٢٥.١	%٨١.٢	٤٠١٦٥١.٦	%١٨,٢	٢١٩٩٠٧٦,٧

المصدر :– الجهاز المركزي للإحصاء . المجموعة الإحصائية . لعامي (٢٠٠٥– ٢٠٠٦) جدول رقم(١٤– ١٥) . ص٤٧٤

المبحث الثاني:– تطبيق برامج الخصخصة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

إن العامل الأساسي الذي دفع الحكومة العراقية لتبني سياسة الخصخصة هو المشاكل التمويلية الناتجة من تحقيق عجز مزمن في الموازنات العامة والعجز في موازين المدفوعات وكذلك ضعف القطاع العام إذ تحولت بعض وحدات القطاع العام إلى وحدات تمتص موارد الموازنة العامة وأصبحت مصدر لضياع واستنزاف الموارد في الاقتصاد

فضلاً عن التوسع في مشاريع القطاع العام بأسلوب لا يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . [٢٦]

هناك عدة ضغوط تواجه الاقتصاد العراقي وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ التي أوجبت على العراق القيام بإجراء تصحيحات بنيوية وهيكلية في الاقتصاد العراقي ومنها

– ضغط الأزمة البنيوية التي تفرض على صانعي السياسة الاقتصادية ضرورة الشروع بإصلاحات اقتصادية وتبني تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد العراقي .

– ضغط المديونية الخارجية الثقيلة وضغط المؤسسات الدائنة ومتطلبات تسديد الديون أوجب على العراق القيام بتحرير الاقتصاد العراقي وتطبيق المتطلبات المعيارية للتصحيح الهيكلي اذ قدرت دول نادي باريس في عام ٢٠٠٣ الديون الخارجية المستحقة على العراق بنحو (١٢٧) مليار دولار[٢٧] .

– ضغط المتطلبات ألتمويليه الهائلة لإعادة أعمار العراق

ويرى المؤيدون للخصخصة في العراق آلاتي :–[٢٨]

– إن الخصخصة تؤدي إلى إعطاء الحوافز للمشاريع الاقتصادية من خلال السماح بتخفيض الضرائب .

– إن القطاع الخاص يؤدي إلى تحفيز المنافسة في السوق وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمشاريع

– إمكانية متابعة رجال الإعمال بشكل أفضل ومراقبة سير العمليات في المشاريع الاقتصادية .

إما المعارضون للخصخصة فيشيرون إلى إن لها اثأراً سلبيةً على الاقتصاد العراقي وكالاتي :–

– إن القطاع الخاص قطاع لا تتوفر فيه الخبرة الكافية لإدارة المشاريع الاقتصادية الكبيرة .

– إن عمليات الخصخصة تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد .

– لابد من إعطاء فرصة كافية من أجل استيعاب برنامج الخصخصة وذلك لأنه في طياته الكثير من العيوب والآثار السلبية .

وهناك الكثير من المتطلبات الأساسية لإنجاح برنامج الخصخصة في الاقتصادالعراقي هي :-

١- تنامي الميل الحدي نحو الادخار وظهور المؤسسات الادخارية للقطاع الخاص إذ يكتب له النجاح متى ما كان الفرد والمجتمع مدركين لأهمية المدخرات وراغبين في التضحية بتحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية .

٢- ظهور فئة من رجال الإعمال القادرين على استثمار تلك المدخرات وانجاز هدفها لان هذه الادخارات يجب أن تقع تحت تصرف من لهم القدرة على الإدارة والتنظيم الكفوئين ولديهم الخبرة والقدرة على التنبؤ والتوقع والإبداع في العملية الإنتاجية

٣- البنية التحتية ، يعد تواجد البنية التحتية مطلب أساسي لعمل القطاع الخاص لكي يؤدي دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإقدام على الاستثمار والتوسع في النشاطات الإنتاجية والخدمية .

٤- الحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص مع إن عملية التنمية والتطور الاقتصادي تقع مسؤوليتها على عاتق كل من القطاعين العام والخاص إلا إن الأمر يتطلب خطوات جادة في تحديد مجالات عمل كل من القطاع العام والقطاع الخاص [٢٩].

٥- الاهتمام بمراكز البحث والتطوير وزيادة نسبة الإنفاق المخصص في هذا المجال نظراً لما يمتلكه العراق من الخبرات العلمية الجيدة .

إن تحليل واقع التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي على مستوى القطاعين (العام والخاص) يساعد في معرفة مدى مشاركة القطاعيين وأهمية كلا منهما في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويوضح الجدول (٥) التركيب النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية وحسب القطاعيين العام والخاص اذ يبين هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي الذي كانت نسبته (٧٥.١٣%) في عام ٢٠٠٢

مقابل (٢٤.٨٧ %)للقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. أماّ في عام ٢٠٠٤ كانت نسبة مساهمة القطاع العام في تركيب الناتج المحلي الإجمالي (٦٩.٠٩%) مقابل (٣٠.٩١%) نسبة مساهمة القطاع الخاص وفي عام ٢٠٠٧ كانت نسبة مساهمة القطاع العام (٦٩.١٣%) ونسبة مساهمة القطاع الخاص (٣٠.٨٧%) في تركيب الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من تبني الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ التحول نحو اقتصاد السوق وتبني عمليات الخصخصة .

جدول (٥)

(مساهمة القطاعين العام والخاص في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي(نسبة مئوية))

السنوات / القطاعات	٢٠٠٢		٢٠٠٤		٢٠٠٧	
	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص
الزراعة والصيد والغابات	٠.٠١	٩٩.٩٩	٠.٠٤	٩٩.٩٦	٠.٠٦	٩٩.٩٤
التعدين والمقالع والاستخراج	٩٩.٩٦	٠.٠٤	٩٩.٩٤	٠.٠٦	٩٩.٦٢	٠.٣٨
الصناعات التحويلية	٥٥.٩٩	٤٤.٠١	٥٢.٦٠	٤٧.٤٠	٤٦.٥١	٥٣.٤٩
الكهرباء والماء والغاز	٧٥.٧٨	٢٤.٢٢	٦٥.٣٥	٣٤.٦٥	٧٤.٢٦	٢٥.٧٤
التشييد والبناء	١٠.٨٧	٨٩.١٣	١٦.٣٤	٨٣.٦٦	٢.٤٢	٩٧.٥٨
مجموع القطاعات السلعية	٨٦.٩٨	٩.٠٥	٨٦.٦٨	١٣.٣٢	٨٣.٧٩	١٦.٢١

النقل والموصلات	٥.١٣	٩٤.٨٧	٥.١٣	٩٤.٨٧	٦.٤١	٩٣.٥٩
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	١٨.٨٩	٨١.١١	٧.١١	٩٤.٨٩	٣٨.٣٣	٦١.٦٧
التمويل والفنادق	٤٧.٧٦	٥٢.٢٤	٦.٢٦	٩٣.٧٤	١١.٢٧	٨٨.٧٣
مجموع القطاعات التوزيعية	١٣.٨٩	٨٦.٠٢	٦.٠٦	٩٣.٩٤	١٧.٣٥	٨٢.٦٥
قطاع الخدمات	٥٦.٧٣	٤٣.٢٧	٨٢.٢٧	١٧.٧٣	٨٥.٩٩	١٤.٠١
المجموع الكلي	٧٥.١٣	٢٤.٨٧	٦٩.٠٩	٣٠.٩١	٦٩.١٣	٣٠.٨٧

المصدر :- احتسبت من قاعدة بيانات دائر ة التنمية البشرية . قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة .

يلاحظ من هذا الجدول تركز مساهمة القطاع العام في الأنشطة السلعية والخدمات بينما تركزت مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة التوزيعية. وكذلك يلاحظ تغيراً واضحاً على نسبة مساهمة القطاعيين العام والخاص خلال هذه المدة عما كانت علية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات خاصة في نشاط الكهرباء والماء والغاز,إذ تغيرت نسبة مساهمة القطاع الخاص في نشاط الكهرباء والماء والغاز لترتفع من (٢٤%) عام ٢٠٠٢ لتصل إلى (٣٤.٦٥%) و (٢٥.٧٤%) عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ على التوالي نظرا للأضرار التي تعرضت لها محطات توليد الكهرباء مع عدم إحداث وحدات توليد جديدة مما فسح المجال لأصحاب المولدات الخاصة لتجهيز الكهرباء للمواطنين في معظم مناطق العراق.أما بالنسبة لمساهمة القطاعين العام والخاص في نشاط الصناعات التحويلية فقد تغيرت لصالح القطاع الخاص لتصل إلى (٤٧%) و (٥٥%) خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١–تعد الخصخصة من الوسائل المهمة لعمليات الإصلاح الاقتصادي والتي يراد منها معالجة الاختلالات الهيكلية التي تصيب اقتصاديات البلدان المختلفة .

٢– يعتبر القطاع الخاص في اغلب دول العالم من القطاعات الحيوية التي أثبتت قدرتها وكفاءتها في إدارة مجمل النشاط الاقتصادي .

٣–على الرغم من تبني الاقتصاد العراقي لعمليات الخصخصة منذ عام ١٩٨٢ من القرن الماضي إلا انه كانت محاولات تفتقر إلى البرنامج الشامل والمتكامل لتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص والاستفادة من ها القطاع الحيوي .

٤– بعد عام ٢٠٠٣ كانت التوجهات نحو تبني برامج الإصلاح الاقتصادي كخطوات من خطوات الإصلاح الاقتصادي إلا انه لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يلبي الطموح

التوصيات

١–لابد من تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق برامج الخصخصة في الاقتصاد العراقي وذلك من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي أثرت بصورة سلبية على واقعه الاقتصادي .

٢– إعطاء الفرصة الكافية لعمل القطاع الخاص وتشجيع هذا القطاع مادياً ومعنوياً

٣– لابد من الاستفادة من محاولات الخصخصة التي طبقت في العراق قبل عام ٢٠٠٣ وهذا لا يعني اخذ كل ما طبق من عمليات الخصخصة في تلك الحقبة من الزمن ولكن الاستفادة من الأخطاء التي رافقت تطبيق الخصخصة وسبل تطويرها .

٤– لابد من تهيئة الاقتصاد العراقي وإعداد الدراسات المناسبة لكافة قطاعته الاقتصادية قبل الولوج بعمليات الخصخصة وتحديد ما هي القطاعات التي يجب إن تخصص باذ تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني .

المصادر

(*)جاءت(المدرسة النيوكلاسيكية) او (المدرسة النقودية) أو (مدرسة شيكاغو) والتي يتزعمها (ملتون فريدمان**) إذ قدمت سياسات اقتصادية جديدة في سبيل حل هذه الأزمة وذلك من خلال تركيزها على جانب العرض وقد عرفت هذه السياسات (باقتصاديات جانب العرض) وكان محتوى دعوتهم من ان العرض يبقى المحرك الاساسي للاقتصاد لان العرض يعتمد زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل والتشغيل ولا خوف من اي زيادة في الانتاج لان كل ناتج مصحوب بالضرورة بزيادة الدخول والتي تتحول الى زيادة الطلب فينشط بذلك الاقتصاد كله .

(١) د. محمد معن ديوب . المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة . مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية . سوريا . المجلد(٢٨) .العدد(٣) .٢٠٠٦ . ص٣٩

(٢)Guislain;Pierre,"The Privatization Challenge",Washington D.C., The World Bank, Regional and Sectorial Studies.,(١٩٩٧). P١٢

(٣) مركز العراق للأبحاث . ندوة عن الخصخصة . ٢٠٠٨ .ص٣١

٤) Unctad . nation . comparative . experiences with privatization policy (
sights and lessons united nation-new york ١٩٩٥. P٥

(٥) د. محسن حسن . الخصخصة دراسة تحليلية المفهوم والآليات . مجلة ديالى . العدد(٣٠) . ٢٠٠٨ . ص٤٧٢

(٦) صلاح التكمجي . الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح . مجلة الحوار المتمدن . العدد(١٢٧) . ٢٠٠٣ . ص٣

(٧) مركز المشروعات الدولية الخاصة . خصخصة الشركات المملوكة للدولة . ٢٠٠٦ . ص١

(٨)www. Wikipedia .org

(٩) د.منير محمد هندي . أساليب الخصخصة في المشروعات العامة . المنظمة العربية للتنمية الإدارية . القاهرة . ١٩٩٥ . ص٤

(١٠) هيثم عبد الله سلمان . الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي . مجلة العلوم الاقتصادية . جامعة البصرة . العدد(٨) . ٢٠٠٦ . ص٣٢

(١١) وليد خلف علي . اثر التحول نحو النشاط الخاص على الموازنة في الأردن (١٩٨٠– ١٩٨٩) رسالة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد . ٢٠٠٥ . ص١١

(١٢) د. محمد صالح القريشي . التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين الأداء التنموي ومنطق صندوق النقد الدولي . كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . مجلة الاقتصادي تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين . عدد خاص . ١٩٩٩ . ص٣٨

(١٣) خديجة جمعة مطر. الخصخصة وتأثيرها في الموازنة العامة للدول مختارة . رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . ٢٠٠٥ . ص٦٤

(١٤) ليندا فيصل عفراوي . التخصصية ما لها وما عليها مع التركيز على أهمية توظيفها لأداة أفضل للمواطنين في مدينة بغداد . رسالة ماجستير . جامعة بغداد ١٩٩٩ . ص٣٤

(١٥) محمد حسن آل ياسين . التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة . العدد(٤) . ٢٠٠١ .ص٣٣

(١٦)Center for economic and social right . unsanctioned . suffering . unted nations sanctions on Iraq . ١٩٩٦ . p٧

(١٧) علي محمد الفكيكي .قانون الاستثمار الصناعي الجديد في العراق . دراسات في الاقتصاد العراقي . بيت الحكمة– بغداد . ٢٠٠١ . ص٨٩

(١٨) حسين عجلان حسن . القطاع العام في العراق بين ضروريات التطوير وتحديات الخصخصة . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية . كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة . العدد (١١) . سنة ٢٠٠٦ . ص٣١

(١٩) صلاح التكمجي . الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح . مجلة الحوار المتمدن . العدد (١٢٧) . ٢٠٠٣ .ص١٦

(٢٠) إحسان جبر عاشور . دور الاستثمار الأجنبية المباشر في عملية التنمية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق . رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد . ٢٠٠٧ . ص١٦٤– ١٧٠

(٢١) د. سجيع هاني العفير . تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل . كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية . المجلد(١) . العدد(١) . ٢٠٠٢ . ص٣١

(٢٢) د. باسل جودت الحسيني . السياسات الاقتصادية في العراق الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية . مستشار وطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . بغداد . ٢٠٠٣ . ص٣

(٢٣) أ.د. نزار ذياب عساف . دراسات في الاقتصاد العراقي . كلية القانون جامعة البصرة . ٢٠٠١ . ص١٠٢

(٢٤) د. إكرام عبد العزيز . مصدر سابق . ص٢٨٩

(٢٥) سامي فاضل عطو . دور السياسة النقدية خلال مرحلة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي في العراق . مجلة دراسات اقتصادية . بيت الحكمة – بغداد . العدد الثاني . سنة ١٩٩٩ . ص٦٦

(٢٦) .باقر كرجي حبيب الجبوري . خصخصة القطاع العام في العراق . كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية . مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية . المجلد(١١) . العدد(٢) . ٢٠٠٩ . ص١٨٦

(٢٧) د. عمار فوزي المياحي . سداد ديون العراق الخارجية مصلحة وطنية أم التزامات الدولية . كلية الحقوق جامعة النهرين . ٢٠٠٦ . ص٥

(٢٨) د. احمد الوزان و د. عبير محمد الحسيني . التحول نحو القطاع الخاص إلية من آليات انتقال نحو اقتصاد السوق المزايا والعيوب . كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية . المجلد(٣) . العدد(٨) . ٢٠٠٥ . ص١٠٥

(٢٩)باقر كرجي حبيب الجبوري . مصدر سابق . ص١٨٩